# الخطة الاستراتيجية المقترحة
# الهيئة القومية لسلامة الغذاء
# جمهورية مصر العربية
# 2026 - 2023

## المحتويات


**1. الهدف ..... 2**

الرؤية ..... 7

المهمة ..... 7

القيم ..... 8

الشعار ..... 8

2. الأهداف الاستراتيجية ..... 8

2.1 الهدف الاستراتيجي 1: تعزيز ثقافة الامتثال لأفضل الممارسات المتعلقة بسلامة الأغذية من قبل منتجي ومشغلي المنشأت الغذائية المصرية ..... 8

2.2 الهدف الاستراتيجي 2: تحديث تشريعات سلامة الأغذية في مصر وتشغيل الأطر التنظيمية الداعمة ..... 10

2.3 الهدف الاستراتيجي 3: المشاركة مع الشركاء وأصحاب المصلحة المحليين والدوليين لتعزيز مكانة مصر كمنتج رائد للغذاء والأغذية الزراعية ..... 11

الهدف الاستراتيجي 4: بناء قدرة علمية تخدم الهيئة القومية لسلامة الغذاء في مصر وأصحاب المصلحة المستفيدين من خدماتها. .....

2.5 الهدف الاستراتيجي 5: بناء قوى عاملة فاعلة ومؤهلة فنياً وتفعيل العمليات الرقابية الخاصة بالغذاء.

## 1. الهدف

تأسست الهيئة القومية لسلامة الغذاء (الهيئة) في جمهورية مصر العربية بمقتضى القانون رقم (1) لسنة 2017، كجهة خدمية تختص بالرقابة على تداول الغذاء وسلامته في مصر، بهدف توحيد السلطات التنظيمية الرئيسية ومعالجة العديد من القيود التي تم رصدها مع مرور الوقت فيما يتعلق بأداء نظام الرقابة على تداول الغذاء وسلامته، وعلى الأخص، تعدد السلطات المختصة والأنظمة التي تختص بالرقابة على تداول الغذاء وسلامته وفقاً للقطاعات الإنتاجية وتعدد السلطات التنظيمية والتنسيق بين مختلف السلطات المختصة بالرقابة على الاغذية، وأهمية دعم القطاع الإنتاجي على مواكبة القرارات التنظيمية المتعلقة بسلامة الغذاء والممارسات المثلى في هذا المجال.

وقامت الهيئة بتوحيد كافة السلطات التنظيمية المعنية بالأغذية بشأن سلامة الأغذية وجودتها، مع جهة تتوافق مع هيئة الدستور الغذائي، وهي الهيئة الدولية المعنية بوضع معايير الأغذية.

وتعمل الهيئة على التعاون مع الجهات المختصة المصرية ذات الصلة، المعنية بالرقابة على الغذاء في مختلف مراحل الإنتاج كالهيئة العامة للخدمات البيطرية و الحجر الزراعي بوزارة الزراعة واستصلاح الأرضي والهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة كل فيما يخصه وفقا للتشريعات والقرارات ذات الصلة، وغيرها من الجهات الرقابية ذات العلاقة، لتقديم برامج الرقابة على الأغذية بهدف حماية المستهلك وتمكين تطوير القطاع الإنتاجي للأغذية والمنتجات الزراعية كأحد أهم القطاعات الإنتاجية للاقتصاد المصري بما يدعم الثقة في سلامة وجودة المنتجات الغذائية و الزراعية المصرية ويسهم بالتالي في تعزيز فرص نفاذ المنتجات المصرية إلى الأسواق المحلية ، والإقليمية والدولية.

والتزاماً من الهيئة بتطبيق أفضل الممارسات التنظيمية للأغذية، تقوم الهيئة في الوقت الراهن بإعداد **خطة استراتيجية عن الفترة 2023-2026**، توجه أعمالها وانشطتها التنظيمية على الأغذية وتدعم التخطيط والتنفيذ المحكم للبرامج والنظم الرقابية على الأغذية، وسيتم تدعيم الخطة الاستراتيجية بخطط تنفيذية يتم وضعها بصفة سنوية.

وفى إطار إعداد الخطة الاستراتيجية للهيئة، تم الأخذ بعين الاعتبار البيئة التنظيمية للأغذية وطنيا ودوليا، وضرورة العمل التدريجي لتفعيل ودعم الاختصاصات والصلاحيات الرقابية للهيئة بما يساهم في مواكبة أنشطة القطاعات الإنتاجية المختلفة للأغذية ويتماشى مع أفضل الممارسات التنظيمية والتطلع إلى أن تقوم الهيئة بالدور الريادي في قيادة منظومة النهوض بسلامة الغذاء وتطوير العمليات والأنشطة الرقابية ذات الصلة على الصعيد الإقليمي والدولي.

وسيتم عرض الخطة الاستراتيجية للتشاور واسع النطاق مع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني لضمان عكس الخطة أولويات كافة الشركاء والجهات الفاعلة في منظومة سلامة الغذاء في جمهورية مصر العربية.

## 2. آليات التغيير

يمثل قطاع الزراعة والأغذية الزراعية في مصر ما يقرب من 11% من إجمالي الناتج المحلي ويوفر سبل العيش لما يقرب من 55 % من السكان المصريين. ويقوم القطاع أيضاً بتزويد الأسواق المحلية وأسواق التصدير بالمنتجات الزراعية الهامة مثل الفواكه والخضروات والحبوب والقطن والسكر والألبان واللحوم والدواجن فضلاً عن أنواع الأغذية المصنعة التي لا تعد، فهو يعد أحد أهم قطاعات الإنتاج غير المتجانسة من حيث طبيعته، إذ يجمع من يعملون بحرفة الزراعة التقليدية مع صغار المنتجين جنباً إلى جنب مع مؤسسات الإنتاج الأكبر التي تطبق التكنولوجيا الحديثة.

ويمثل ناتج هذا القطاع أهمية كبيرة لصادرات مصر وذلك بالاعتماد الأكبر على المحاصيل البستانية الطازجة مثل: البرتقال، الليمون، والبلح والتي تعد مصر أكبر منتج لها وصولاً إلى الأعشاب العطرية. ويسهم قطاع التصنيع الزراعي بقدر كبير في مخرجات الإنتاج مع توفير فرص مختلفة للتنوع فضلاً عن إضافة القيمة المعززة لذلك.

### 1.2 توجيه الإنتاج الغذائي والإنتاج الزراعي الغذائي باتجاه تلبية متطلبات الأمن الغذائي ودعم النمو الإنساني والاقتصادي

إن القيادة المصرية الرشيدة برئاسة السيد الرئيس / عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية قد أعطت توجيهاتها للهيئات الحكومية والشركاء العاملين بقطاع الغذاء والإنتاج الغذائي الزراعي بضرورة تطوير أدائهم من أجل التغلب على التحديات التي تواجه الأمن الغذائي ليس فقط من أجل مصر بل من أجل القارة الأفريقية بأكملها.

وفي كلمته التي ألقاها في القمة الأمريكية- الأفريقية التي استضافتها واشنطن في ديسمبر 2022، أشار الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى الأمن الغذائي والأمن المائي قائلاً: " إن الأمن المائي والأمن الغذائي يرتبطان ارتباطاً حتميا ويشكلان تحديات أمنية حيوية لمصر". وفي هذه القمة ايضاً ألقى الرئيس السيسي الضوء على ما يلي:

- أن مصر بحاجة إلى تنويع مصادر إنتاجها الغذائي

- أن مصر بحاجة إلى تبني أساليب تكنولوجية جديدة فيما يتعلق بقطاعات الغذاء والإنتاج الغذائي الزراعي تستند إلى تنمية القدرات التخزينية والتصنيعية بحيث تتلاءم مع ما يفرضه الواقع ومع احتياجات مصر والقارة الأفريقية.
- ضرورة تنمية فرص مصر في الوصول إلى الأسواق مع التركيز على القارة الأفريقية والعمل على الاستفادة من اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية باعتبارها آلية لدعم الأمن القومي الغذائي المصري وأيضاً للقارة الأفريقية.
- ضرورة تعزيز قدرة قطاع الإنتاج ليصبح أكثر تواؤماً مع التغيرات المناخية والحاجة إلى تحسين سبل الاستفادة من الموارد المائية.

وقد أكد الرئيس السيسي في كلمته على اهتمام مصر بدورها الريادي في القارة الأفريقية وأيضاً بدورها عالمياً في مواجهة تحديات الأمن الغذائي والتي تؤثر حالياً على ما يقرب من 800 مليون شخص على مستوى العالم.

### 2.2 استراتيجية مصر للأعوام 2023 – 2030 للاستثمار في مجال الغذاء الوطني والتغذية

لقد بدا واضحاً في الآونة الأخيرة التزام مصر بضمان الأمن الغذائي من خلال تبني استراتيجية الغذاء والتغذية 2023 -2030، والتي تعد استراتيجية تضم مختلف ممثلي أصحاب المصلحة ولها توجهات عديدة تهدف إلى تحقيق أنظمة غذائية صحية وآمنة ومستدامة وميسورة التكلفة. وتهدف الاستراتيجية إلى الاستفادة من الإنجازات التي حققتها المبادرة الرئاسية "100 مليون صحة" من أجل دعم توزيع المنافع والخدمات الصحية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية على الأفراد والأسر والمجتمع المصري بأكمله

### 3. 2 التغير المناخي ومواجهة تحدياته

إن الدور الريادي العالمي الذي تلعبه مصر من أجل مواجهة، بل والتخفيف من حدة التغيرات المناخية بدا واضحاً في استضافتها وتنظيمها لمؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي في دورته السابعة والعشرين (*COP 27*) والذي عقد بمدينة شرم الشيخ 2022. ولقد ألقى الرئيس السيسي الضوء على العلاقة بين التغير المناخي والأمن الغذائي والحاجة إلى وجود أنظمة غذائية تتواءم مع هذه التحديات وذلك في القمة الأمريكية – الأفريقية التي عقدت بواشنطن في ديسمبر 2022، مطالباً بمزيد من الاستثمارات من أجل تطوير وتبني أساليب وبدائل تكنولوجية في مواجهة التغير المناخي وتطوير زراعة محاصيل جديدة ومنتجات زراعية جديدة واستحداث وسائل انتاجية يمكن من خلالها تحقيق هذه الأهداف.

كل هذه التحديات تتطلب مساهمة جهات رقابية على الغذاء مثل الهيئة القومية لسلامة الغذاء من أجل خلق بيئة رقابية مرنة وقابلة للتطور للرقابة على الغذاء بحيث تدعم وتتيح الفرصة لتبني الأساليب الإنتاجية المستحدثة تسعى لمواجهة التغير المناخي.

إن الحاجة إلى تطوير زراعة محاصيل جديدة أو تطوير استخدام الأغذية المستحدثة أو غيرها من الأساليب مثل إعادة تدوير المواد البلاستيكية لاستخدامها لأغراض المواد الملامسة للغذاء هي جميعها أمثلة لما يمكن ان تساهم به الهيئة القومية لسلامة الغذاء من خلال دورها الرقابي في تيسير اتخاذ تدابير تسعى لمكافحة التغير المناخي واستدامة وسائل النتاج الزراعي والغذائي.

### 4.2 الاستثمار في مجال التكنولوجيا الخضراء

لقد شهد قطاع التصنيع الزراعي مؤخراً استثمارات مهمة في صورة مبادرات نموذجية تهدف إلى تعزيز القيمة المضافة للقطاع الإنتاجي الزراعي وتدعم التنوع والجودة والتنافسية. ولعل إنشاء مراكز تكنولوجية تحت رعاية وزارة التجارة والصناعة من أجل الغذاء والمنتجات الغذائية الزراعية أسهم في وضع المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية موضع التنفيذ، تلك المشروعات التي تهدف إلى تحقيق الاستفادة المثلى من استهلاك المياه، وإدارة المخلفات والتوسع في استخدام مصادر الطاقة المتجددة. وتعمل مصر الآن على تشجيع المنتجين وتمويلهم من أجل تبني التكنولوجيا الخضراء مثل استخدام النظم المثلى للتبريد.

وبشأن العقبات التي تواجه قطاع الإنتاج، فقد تم تحديدها لتتضمن محدودية تنوع الأسواق الخارجية مما نتج عنه ضعف التداول في الأسواق، وأيضاً تسجيل نتائج متباينة فيما يتعلق بالإجراءات الرقابية على الصحة والصحة النباتية، مع تداخل اختصاصات العديد من الجهات المختصة، وعدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بالتوقعات المستقبلية لأداء النظام الرقابي على الغذاء، مما يفرض بيئة غير داعمة للتحديث أو الابتكار أو لتدفق الاستثمارات.

وباعتماد الهيئة القومية لسلامة الغذاء في أدائها للمهام الرقابية على إطار رقابي يستند إلى صنع القرارات على أساس علمي ستسعى الهيئة للتخفيف ا من جدة العقبات السابقة الذكر.

### 5.2 العمل على ضرورة وجود تنسيق وتوافق بشأن الأداء الخاص بالرقابة على سلامة الغذاء

تعرضت الأغذية المصرية والمنتجات الغذائية الزراعية لبعض حالات الرفض من قبل الأسواق التصديرية الخارجية ومن بينها أسواق الاتحاد الأوروبي ولعل ما يؤكد ذلك، على سبيل المثال، أن الهيئة القومية لسلامة الغذاء قامت بتسجيل 123واقعة تم رصدها فيما يخص الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبي استناداً إلى نظام الإنذار السريع للأغذية والأعلاف (*RASFF*) وذلك خلال الفترة من 7 فبراير 2022 إلى

12 مايو 2022. والعديد من هذه الحالات التي تم رصدها كان له علاقة بوجود مادة الأفلاتوكسين في المكسرات والفول السوداني، وأيضاً وجود مبيدات الآفات في المنتجات الزراعية البستانية، وأعقبها وجود السالمونيلا في بذور السمسم.

لذا فإنه من الضروري أن تدعم البيئة الرقابية الخاصة بسلامة الغذاء في مصر التوافق والتطابق بين قطاع الإنتاج ومعايير سلامة الغذاء المحلية والدولية.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض التحديات الخاصة بسلامة الغذاء ربما يكون لها علاقة متداخلة مع قضايا أخرى مثل: توافر المرافق الصحية الخاصة بمياه الري والاستدامة في تقديم خدمات موسعة تدعم حصول المزارعين على تركيبات لمبيدات الآفات أكثر أماناً وموثوق بها وحصولهم على بذور منتقاة. وتجدر الإشارة كذلك إلى ضرورة إحداث بيئة رقابية أكثر مرونة تتواءم مع وجود تنوع وتباين في المنتجين الذين يشكلون القاعدة العريضة للإنتاج الغذائي.

إن العمل على تبسيط مفاهيم متطلبات سلامة الغذاء بحيث يسهل تلبيتها من شأنه ان يعزز ثقافة التوافق ويدعم معالجة بعض القضايا الخاصة بالنظم والأساليب المنهجية المستخدمة ويسهم في رفع قيمة المنتجات الخاصة بصغار المشغلين وبالتالي تحسين مستوى دخلهم.

إن تطوير استراتيجية جديدة تسترشد بها الهيئة القومية لسلامة الغذاء في توظيف مهامها الرقابية على الغذاء من شأنه أن يحدث مزيد من التغييرات في المشهد التنظيمي أو الرقابي لسلامة الغذاء في مصر بوجه عام بهدف الاستجابة لآليات التغيير ومواجهة التحديات سالفة الذكر. كما أن تبني الهيئة القومية لسلامة الغذاء لرؤية رقابية على أساس علمي عبر سلسلة الإمدادات الغذائية، والجهود التي تبذلها الهيئة من أجل إزالة العقبات التي تعترض تنمية قطاع الإنتاج الغذائي سوف تسهم في خلق محفزات للاستثمارات في مجال الغذاء والأغذية الزراعية والاستفادة من الإمكانات التنموية لهذا القطاع في مصر.

## الرؤية

أن تلعب الهيئة القومية لسلامة الغذاء دورا رياديا وطنياً، وفي إفريقيا والمنطقة العربية، كجهة رقابية على سلامة الأغذية مستندة إلى أسس علمية، تضع وتنفّذ برامج تنظيمية بشكل يسهم بفعالية في حماية صحة المستهلك ويوفر بيئة ملائمة لتطوير القطاع الإنتاجي المصري للمنتجات الغذائية والزراعية ويدعم الثقة في المنتجات المصرية وطنيا وعالميا.

## المهمة

تنظيم وتعزيز سلامة واستدامة المنتجات الغذائية المنتجة في جمهورية مصر العربية والمستوردة إليها والمصدّرة منها، بهدف حماية صحة المستهلك وتطبيق الممارسات العادلة في تجارة الأغذية.

## القيم

1. تعزيز التعاون مع أصحاب المصلحة وفيما بينهم.
2. تبنّي الشفافية في صنع القرار وفي إدارة وتنفيذ العمليات الرقابية الخاصة بسلامة الغذاء.
3. الاعتماد على الأسس العلمية وعلى البيانات والأدلة وتبني أفضل الممارسات الدولية في إعداد وإصدار القرارات التنظيمية على الأغذية، بما يسهم في حماية المستهلك وخلق بيئة عادلة لتداول الأغذية.

الشعار

**نسعى إلي نشر ثقافة المطابقة قبل الرقابة على الامتثال**

## المعايير الأساسية التى تستند إليها الخطة الاستراتيجية

### 3. الأهداف الاستراتيجية

**3.1** الهدف الاستراتيجي 1: تعزيز ثقافة المطابقة لأفضل الممارسات الداعمة لسلامة الأغذية من قبل منتجي ومشغلي المنشآت الغذائية المصرية

*الأنشطة:*

- **وضع توجيهات مصممة خصيصا للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بشأن التدابير التنظيمية لسلامة الغذاء لتعزيز الممارسات السليمة ودعم ثقافة السلامة الصحية بما يتفق مع البرامج الأساسية والضوابط الوقائية لسلامة الأغذية.**

يهدف هذا النشاط إلى تحقيق التوافق بين الاشتراطات التي يجب الالتزام بها من قبل مشغلي المنشآت الغذائية والمنشآت صغيرة الحجم أو النشاط وذلك بتيسير هذه الاشتراطات بحيث يسهل استيفائها جنباً إلى جنب مع تنظيم برامج مسبقة وتطبيق نظم رقابية وقائية.

وهذه الاشتراطات سوف يتم تطويرها في صورة إرشادات طوعية مستندة إلى أفضل الممارسات المتبعة دولياً مع الأخذ في الاعتبار مراعاة الموارد المحدودة لمشغلي المنشآت صغيرة الحجم أو النشاط.

- **موائمة التدابير التنظيمية لسلامة الغذاء الصادرة عن الهيئة مع المتطلبات التشغيلية لمشغلي المنشآت الغذائية بجمهورية مصر العربية مع التركيز بشكل خاص على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.**

سيتم وضع اشتراطات منح الترخيص للمنشآت الغذائية الصغيرة أو الأصغر حجماً بحيث تتلاءم مع الإرشادات التوجيهية التدريجية أو المرحلية التي تقدم لصغار المنتجين وذلك بهدف تحقيق معدلات أعلى من المطابقة لمعايير السلامة الغذائية.

- **وضع سياسة دعم المطابقة والرقابة على الامتثال واعتمادها استناداً إلى النهج التدريجي** VADE – نهج تدريجي ينتقل من الرقابة التطوعية إلى المساعدة على المطابقة إلى الامتثال الموجه ثم تنفيذ القرارات التنظيمية (الإنفاذ) **V**oluntary, **A**ssisted, **D**irected and then **E**nforced Compliance.

يهدف هذا النشاط إلى تفعيل عمليات التحقق من المطابقة فيما يتعلق بالمهام الرقابية على الغذاء التي تؤديها الهيئة القومية لسلامة الغذاء وذلك بتبني النهج التدريجي الذي ينتقل من الرقابة التطوعية إلى المساعدة على المطابقة إلى الامتثال الموجه ثم تنفيذ القرارات التنظيمية (الإنفاذ).

إن تفعيل مهام التفتيش التي تقوم بها الهيئة القومية لسلامة الغذاء سوف يشمل كلاً من المنتجات المحلية والمستوردة على نحو تدريجي.

- **إعداد وتنفيذ حملة توعية عامة حول سلامة الأغذية تستهدف منتجي الأغذية والمستهلكين.**

هذا النشاط ذو صلة بتبني المبادرات الخاصة بتنمية الوعي وبالدور الذي تقوم به الهيئة القومية لسلامة الغذاء باعتبارها الجهة الرقابية الأساسية على سلامة الغذاء في مصر.

ويهدف هذا النشاط إلى رفع درجة الوعي العام بسلامة الغذاء سواء بالنسبة للمستهلكين أو المنتجين، وسوف يتم التوسع في هذا النشاط بحيث يشمل الجهود المختلفة لتطوير الإرشادات التوجيهية الموجهة نحو تحسين التدابير الخاصة بسلامة الغذاء بحيث يتم تطبيقها ومراعاتها من قبل قطاع الإنتاج الغذائي، بما في ذلك الإرشادات التوجيهية التي تهدف في الأساس إلى جعل اللوائح الفنية تطبق بشكل إلزامي.

### *3.2* الهدف الاستراتيجي 2: تحديث التشريعات والقرارات التنظيمية لسلامة الأغذية وتفعيل الأطر التنظيمية الداعمة لها

***الأنشطة:***

- **تفعيل النهج القائم على المخاطر للرقابة على الواردات الغذائية.**

يهدف هذا النشاط إلى تفعيل مختلف التدابير والقرارت و اللوائح الفنية الصادرة عن الهيئة والمتعلقة بالواردات الغذائية مع اعتماد نهج قائم على المخاطر. وسوف يشمل العمل أيضاً تنمية عناصر التمكين والعمل على توفير المواد التدريبية، وعقد دورات التوعية وتقديم المعلومات لصالح مشغلي الأغذية بشأن هذه التدابير مما يساهم في مزيد من الفهم ويدعم سبل التوافق والمطابقة، فضلاً عن توفير وسائل الاتصال والتطبيقات التي تدعم تفعيل هذا النظام الرقابي عبر الوسائل الالكترونية.

- **تفعيل الرقابة على الإنتاج الوطني للأغذية على أساس المخاطر من خلال اتباع النهج التعاوني مع القطاع الانتاجي.**

يهدف هذا النشاط إلى مراجعة المنظومة الحالية للتفتيش على الغذاء وتقديم رؤية لإجراء عمليات التفتيش على أساس تقييم المخاطر بما في ذلك تحديد أولويات الأنشطة والعمليات التفتيشية التي تجريها الهيئة القومية لسلامة الغذاء وذلك بزيادة الموارد وتعزيز الدور الرقابي باتجاه قطاعات الإنتاج استناداً إلى تقييم المخاطر الكامنة أو المتأصلة. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز التدابير الخاصة بقطاعات الإنتاج التي تعد الأعلى من حيث درجة المخاطر.

كما يهدف هذا النشاط الى مراجعة عدد من القرارات التنظيمية الصادرة سابقا من قبل الهيئة، وذلك للتأكد من مواؤمتها مع التدابير الدولية ولامكانية تطبيقها من قبل القطاع النتاجي ومن قدرة الهيئة على انفاذها.

وسيشمل هذا النشاط تطوير سبل التشاور مع أصحاب المصلحة وخاصة ممثلي القطاع النتاجي الغذائي بشأن اعداد القرارات التنظيمية بما يسمح بانشاء منتدى تشاوري دائم بين الهيئة وشركائها.

- **وضع السياسة التنظيمية التي تسعى الى توحيد القوانين والتشريعات الخاصة بسلامة الغذاء استناداً إلى النهج التشاوري مع أصحاب المصلحة والشركاء التجاريين.**

يهدف هذا النشاط إلى مراجعة القاعدة التشريعية الحالية الخاصة بسلامة الغذاء بمصر بهدف إتاحة الفرصة لتبسيطها وبهدف وضع قانون موحد لسلامة الغذاء. ومن شأن هذا أن يؤدي إلى وضع أو تطوير سياسة مقترحة وذلك بالاستعانة بنتائج المشاورات مع أصحاب المصلحة والشركاء التجاريين.

- **تعديل قانون الهيئة القومية لسلامة الغذاء لإدراج منظومة العقوبات ودعم إصداره واعتماده من قبل البرلمان المصري.**

يهدف هذا النشاط إلى مراجعة القانون الحالي للهيئة القومية لسلامة الغذاء وإدخال التعديلات ذات الصلة مع تضمين الأحكام القانونية أو النصوص ذات الصلة بالعقوبات المقررة على المخالفات الخاصة بسلامة الغذاء باعتبارها عقوبات رادعة لمثل هذه المخالفات على نحو يتلاءم مع آثارها المحتملة على الصحة العامة والخطورة التي تشكلها على سمعة الأغذية والمنتجات المصرية وقطاع الإنتاج الغذائي الزراعي في مصر.

### 3.3 الهدف الاستراتيجي 3: التعاون مع الشركاء التجاريين وأصحاب المصلحة وطنيا ودوليا لتعزيز الدور الريادي لمصر كمنتج للمنتجات الغذائية والزراعية ودعم الثقة بالمنتج المصري

الأنشطة:

- **اتباع أساليب منهجية ووضع برامج للتعاون مع الجهات المختصة والشركاء في الرقابة على الأغذية في مصر، مع التركيز على الجهات المختصة بالمواصفات، والجودة والصحة الحيوانية والنباتية.**

يهدف هذا النشاط إلى تحقيق مستوى أمثل للمشاركة مع الجهات المختصة الأخرى المسؤولة عن جوانب أخرى من الأنشطة الرقابية الخاصة بالغذاء والمنتجات الغذائية الزراعية مثل المسئوليات المتعلقة بالصحة النباتية والحيوانية، والمسئوليات الخاصة بقطاع الصناعة، وكذلك وضع المعايير الطوعية. كل هذا من شأنه أن يدعم وجود قاعدة تنظيمية رقابية متماسكة في مصر.

- **تعزيز المشاركة الفعالة للوفود المصرية في الأنشطة والفعاليات والتقارير الصادرة عن اجتماعات لجان هيئة الدستور الغذائي ولا سيما اللجان التنفيذية والفنية ذات الصلة.**

هذا النشاط سوف يتضمن تعزيز القدرات العلمية والفنية التي من شأنها أن تدعم وضع مصر في منظومة معايير هيئة الدستور الغذائي من حيث مواؤمة التدابير التنظيمية المصرية مع هذه

المعايير، وكذلك تمكين مصر من أن تلعب دوراً ريادياً في وضع مقترحات لهذه المعايير الدولية وتطويرها على نحو يلبّي احتياجات قطاع الإنتاج في مصر ويحقق السلامة الغذائية ويرسخ الممارسات الصحيحة في مجال تجارة الأغذية على المستويين الإقليمي والدولي.

- **لعب دور ريادي في تطوير أسس التعاون والشراكة مع الجهات التنظيمية لسلامة الغذاء إقليميا ودوليا والعمل على تبني المبادرات لعقد المنتديات الإقليمية على المستويين الأفريقي والعربي لتقريب وجهات النظر بشأن الإجراءات الرقابية التنظيمية الخاصة بسلامة الغذاء.**

يسعى هذا النشاط إلى تمكين الهيئة القومية لسلامة الغذاء من أن تلعب دوراً ريادياً في توحيد وتكامل جهود الرقابة على الغذاء بالتعاون مع الشركاء التجاريين الأساسيين على المستوى الإقليمي وتحديداً على المستويين العربي والأفريقي. وتهدف الهيئة القومية لسلامة الغذاء من خلال هذا النشاط أن تلعب دوراً ريادياً أيضاً في عقد المنتديات لتوحيد جهود الرقابة على الغذاء والتنسيق فيما بينها سواء على المستوى الثنائي أو المستوى متعدد الأطراف على الصعيدين العربي والأفريقي.

- **المبادرة بالعمل على بناء القدرات العلمية وتوفير بيئة ملائمة لعلوم أنظمة الأغذية والتي تدعم تطوير ومواءمة القرارات التنظيمية والرقابة على الأغذية على المستوى الإقليمي في إفريقيا والمنطقة العربية**

تعمل الهيئة القومية لسلامة الغذاء من خلال هذا النشاط على تعزيز المشاركة مع الشركاء المحليين والدوليين بهدف تحقيق الاستدامة في بناء قدراتها الرقابية مع التأكيد على ضرورة تعزيز الكفاءات في مختلف المجالات العلمية للرقابة على الغذاء، وبهدف توفير وتطوير قاعدة البيانات التي تستند إليها في اتخاذ القرارات ومن ثم تطبيق الإجراءات وتنفيذ العمليات على نحو أكثر قوة وفعالية.

وسوف تعمل الهيئة على تطوير هذه المبادرة باعتبارها جزءا من الجهود الإقليمية وشبه الإقليمية الي تهدف إلى تحقيق التوافق في مجال الرقابة على الغذاء بين الهيئة القومية لسلامة الغذاء في مصر والشركاء في المنطقة الأفريقية والعربية والعالم ككل.

### 3.4 الهدف الاستراتيجي 4: بناء قدرات علمية تخدم الهيئة وأصحاب المصلحة من المستفيدين من خدماتها

الأنشطة:

- **تعزيز القدرات المعملية وتطوير المختبرات الخاصة بالهيئة القومية لسلامة الغذاء بما يمكنها من أداء دورها في هذا الشأن على نحو فعال.**

سوف تعمل الهيئة القومية لسلامة الغذاء من خلال هذا النشاط على تفعيل قدراتها المعملية المطورة حديثاً المتمثلة في مجموعة من المعامل المرجعية التي أنشأتها مؤخراً، كما أنها سوف تعمل على تطوير الأساليب والمواد المرجعية المستخدمة في هذه المعامل.

ومن المتوقع أن تسهم هذه المعامل المرجعية للهيئة القومية لسلامة الغذاء في دعم القدرات المعملية على المستوى المحلي بالتعاون مع المعامل الحكومية والخاصة بهدف وصول قطاع الإنتاج الغذائي في مصر إلى أعلى مستويات المطابقة في مجال السلامة الغذائية.

- **تطوير القدرات العلمية المساهمة في صنع القرارات التي تتخذها الهيئة اعتمادا على نظام تحليل المخاطر، كأساس للتدابير التنظيمية لسلامة الغذاء خاصة بشأن:**
  - **بناء القدرات الخاصة بتقييم المخاطر وإجراء عمليات التقييم على أسس علمية تدعم وضع معايير سلامة الغذاء وإدارة الحوادث المتعلقة بالسلامة الغذائية.**
  - **تنفيذ برامج رصد الأغذية لدعم تقييم المخاطر واتخاذ القرارات.**

يهدف هذا النشاط إلى توفير عناصر التمكين للهيئة القومية لسلامة الغذاء لبناء قدراتها الرقابية على نحو يدعم نظام تحليل المخاطر في مجال السلامة الغذائية باعتباره أساساً لعملية اتخاذ القرارات. وسوف يتضمن هذا النشاط أيضاً من بين الأنشطة التي تقوم بها الهيئة بناء القدرات في مجال تقييم المخاطر الصحية، فضلاً عن تطوير نظام جمع البيانات المطلوبة لإجراء هذا التقييم وبخاصة من خلال تصميم وتنفيذ برامج رصد الأغذية في مصر.

- **تشجيع مجموعات العمل العلمية التابعة للهيئة على أن تكون جزءا من الشبكات التنظيمية الدولية لعلوم الأغذية.**

يتضمن هذا النشاط وضع برنامج للريادة العلمية بحيث يتمكن ذوي الخبرة من العاملين بالهيئة القومية لسلامة الغذاء من أن يصبحوا مرشحين ويتم اختيارهم للمشاركة في أنشطة تقييم مخاطر الغذاء على المستوى الدولي باعتبار هذه الأنشطة جزءا من عمل الشبكات العلمية الإقليمية والدولية ذات الصلة بما في ذلك الهيئات الاستشارية التابعة لهيئة الدستور الغذائي.

- **دعم استدامة استثمارات البنية التحتية والمعدات لتعزيز العمليات التنظيمية لسلامة الأغذية**

يهدف هذا النشاط إلى زيادة الاستثمارات في مجال البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، على سبيل المثال، إنشاء قواعد البيانات وغيرها من المقومات الضرورية للبنية التحتية مثل الوسائل والأدوات التي تتطلبها العمليات الرقابية التي تقوم بها الهيئة القومية لسلامة الغذاء، على سبيل المثال، الهياكل التنظيمية للمعامل، والوسائل والأدوات المطلوبة لإجراء عمليات التفتيش على الغذاء.

### 3.5الهدف الاستراتيجي 5: بناء قوى عاملة فاعلة ومؤهلة فنياً وتفعيل نجاعة العمليات الرقابية على الأغذية الأنشطة:

- **تطوير بيئة آمنة ومحفزة لدعم القدرات والكوادر البشرية للهيئة بالاستناد إلى الكفاءات والمؤهلات التي تضمن فعالية واستدامة الدور الرقابي الذي تقوم به الهيئة القومية لسلامة الغذاء على أسس علمية.**

يهدف هذا النشاط إلى خلق بيئة عمل آمنة ومشجعة للكوادر البشرية بالهيئة مدعومة باعتماد مدونة للسلوك المهني وتبني منظومة سليمة قائمة على الاحترام للتواصل والتعاون بين العاملين والقيادات الإدارية بالهيئة.
و يتضمن هذا النشاط أيضاً تطوير منظومة التظلمات أو تقديم الشكاوى الخاصة بالعاملين بالهيئة لتمكينهم من التعبير عن مخاوفهم وتقديم مقترحاتهم لتحسن بيئة العمل بشكل آمن مع الحفاظ على خصوصيتهم.

- **تحديث الهيكل التنظيمي للهيئة لتعزيز بناء قدرة الهيئة على تنفيذ برامجها وعملياتها الرقابية، وكذلك مواجهة التحديات الخاصة بسلامة الغذاء والتصدي للأزمات الطارئة على المستويين الإقليمي والدولي.**

يتضمن هذا النشاط مراجعة وتحديث البناء التنظيمي للهيئة القومية لسلامة الغذاء لضمان كونه داعماً لتنفيذ المهام أو العمليات الرقابية على الغذاء، كما سيؤدي هذا النشاط أيضاً إلى تنمية استراتيجية الموارد البشرية بتبني ثقافة التعلم وتنمية الكوادر البشرية للهيئة على أساس عنصر الكفاءة.

- **اعداد وتنفيذ برامج للتعاون والشراكة مع المعاهد الفنية والمؤسسات الأكاديمية الوطنية والدولية لدعم القدرات العلمية ورفع كفاءة المهام الرقابية المتعلقة بسلامة الأغذية.**

يسعى هذا النشاط الى تعزيز قدرة الهيئة القومية لسلامة الغذاء على تطوير أوجه التعاون الاستراتيجي المستدام بين الهيئة والجامعات المصرية الهامة وغيرها من المراكز الأكاديمية والبحثية في مجال البرامج المتعلقة بالزراعة وعلوم الأغذية لضمان تلبية هذه البرامج لمتطلبات تنمية الكوادر البشرية للهيئة. وسوف يتم وضع هذه البرامج بالتعاون والمشاركة لخلق كوادر من الموهوبين تعزز القوة البشرية للهيئة، فضلاً عن أن هذا التعاون الاستراتيجي سوف يساعد الهيئة أيضاً على تطوير وتنفيذ برامج للتدريب وتنمية كفاءة مواردها البشرية.

- **تحديث المعلومات وتطوير وسائل الاتصال لدعم فعالية العمليات الرقابية والتنظيمية للأغذية عبر اعتماد نظم رقابية الكترونية تعمل على تيسير معاملات ترخيص المنشآت الغذائية، والأنشطة والعمليات الرقابية والتفتيش، وعمليات المطابقة، وتقييم المطابقة والامتثال، وإدارة الحوادث الخاصة بسلامة الغذاء، وغيرها من عمليات صنع القرار.**

يستهدف هذا النشاط دعم المنظومة المعلوماتية للهيئة وأدوات الاتصال التي تستخدمها مع تمكينها من تطبيق رقمنة العمليات الرقابية التي تقوم بها. وسوف يتضمن هذا النظام الإلكتروني تسجيل المنشآت الغذائية وعمليات التفتيش التي تجريها الهيئة على هذه المنشآت. كما تأمل الهيئة في أن تسهم هذه المنظومة الإلكترونية في تطبيق الأساليب المنهجية فيما يتعلق بصنع القرار وزيادة قدرة الهيئة على اتخاذ القرارات الاستباقية والوقائية.

- **تطوير وتنفيذ اساليب صنع القرار في مجال الرقابة على الغذاء، والتي تستند إلى التقييمات العلمية والالتزام بقيم الشفافية، والاتساق مع المعايير الدولية إضافة إلى القدرة على التنبؤ.**

يستهدف هذا النشاط دعم قدرة الهيئة القومية لسلامة الغذاء على تطوير واعتماد العمليات التنظيمية والإجراءات المتعلقة بالجوانب المتعددة للقرارات الرقابية على الغذاء بما في ذلك تطوير اللوائح الفنية وإدارة الحوادث المتعلقة بالسلامة الغذائية أو استرجاع المنتجات وكذلك التواصل مع العامة من أصحاب المصلحة وأيضاً مشغلي المنشآت الغذائية.

و سوف يتضمن هذا النشاط أيضاً تطوير الأساليب المنهجية الداعمة لنظم تقييم المخاطر الصحية وغيرها من الاتجاهات العلمية التي تساعد الهيئة على اتخاذ القرارات وجعلها تتناسب مع كافة الشركاء وأصحاب المصلحة سواء على المستوى المحلي أو الدولي. ومن شأن هذا كله أن يعمل على ترسيخ قيم الشفافية والقدرة على التنبؤ التي تتبناها الهيئة القومية لسلامة الغذاء.